موجز تعليمي

المساعدات النقدية في سياقات التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة : التحديات والمعضلات وسبل المضي قُدُمًا

CALP NETWORK
الكرامة وحق الإختيار للأشخاص في الأزمات

يناقش هذا الموجز التعليمي القضايا الرئيسية والنُهُج المقترحة التي انبثقت عن المشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، في جميع أنحاء إفريقيا وخارجها، بشأن الإجراءات اللازمة لتنفيذ فاعل للمساعدة النقدية في سياقات التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة. نعرب عن امتناننا لجميع مقدمي/ات المعلومات الرئيسيين الذين ساهموا بآرائهم خلال مقابلات وورش العمل التي أجريت مع مجموعات العمل النقدي في زيمبابوي وجنوب السودان وملاوي ونيجيريا وبوركينا فاسو، وكذلك على المستوى العالمي.

هذا التقرير من تأليف سابينزي أوجيامبو (شبكة CALP) وفيسنتي بالاسيوس (Neviro).

صورة الغلاف: ميمونا بيلو، أرملة وأم لعشرة أطفال، تشتري مواد غذائية في سوق يانكابا في كانو، نيجيريا. يكافح العديد من الأشخاص في نيجيريا لإعالة أسرهم بسبب الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية. © أديتونا أوموكاني / (Adetona Omokanye) برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP). نيسان 2021

مقدّمة

تُعتبر المساعدات النقدية خيار استجابة فاعل بفضل قدرتها على إتاحة الخيار للمستفيدين/ات. وهي في معظم السيناريوهات، تقدّم أفضل قيمة مقابل المال كما أنها وسيلة سريعة وفاعلة نسبيًا لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على كرامة الافراد في السياق الإنساني. ومع استمرار تفاقم تأثير التضخم العالمي[1] في السكان الأشدّ ضعفًا، تكافح المنظمات الإنسانية للحفاظ على فاعلية وكفاءة وتماسك المساعدات النقدية في بيئة اقتصادية شديدة التقلب.

يناقش هذا الموجز التحديات والمعضلات والتوصيات الرئيسية التي وفّرها الدعم الفني المقدّم لمجموعات العمل النقدي في زيمبابوي وجنوب السودان وبوركينا فاسو ونيجيريا وملاوي في فبراير ومارس 2023. وقد جرى بناء الدعم الفني على المساعدة النقدية التي تُقدمها شبكة CALP في سياقات التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة[2] وبرنامج الأغذية العالمي للمساعدات النقدية Doing Cash في سياق التقلبات الاقتصادية: ما يجب القيام به وما يجب مراعاته[3].

تحليل الوضع

لقد شهد العديد من البلدان التي تشملها هذه المذكرة مستويات عالية من التضخم على مرّ السنين، وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي وانخفاض الإنتاجية والضغوط الضريبية. وفي بعض الحالات، كان التضخم شديدًا لدرجة أنه أدّى إلى تضخم مفرط، ترتفع الأسعار في إطاره بمعدل شديد السرعة، ما يجعل من الصعب على الناس شراء السلع والخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، شهد العديد من هذه البلدان أيضًا انخفاضًا في قيمة العملة، ما قد يزيد من تفاقم التضخم من خلال جعل الواردات أكثر تكلفة[4]. وفي الآونة الأخيرة، أدّت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا والسياسات النقدية التوسعية وارتفاع أسعار الوقود والنزاع بين روسيا وأوكرانيا في عام 2022، من بين عوامل أخرى، إلى تضخم عالمي لم نشهده منذ عقود. علاوة على ذلك، أدّى ارتفاع قيمة الدولار إلى تفاقم مواطن الضعف الاقتصادي في البلدان من خلال رفع تكلفة الواردات. وقد أدّت هذه الصدمات إلى جانب ضغوط أسعار الصرف إلى ظهور أسعار صرف موازية في العديد من البلدان.

ولكي تعالج هذه البلدان ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة عملاتها، فضلًا عن ضغوط أسعار الصرف، نفذت مجموعة متنوّعة من السياسات النقدية والضريبية. ففي عام 2022، سمح جنوب السودان بتعويم عملته، ما أدّى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. وفي ملاوي، جرى الإعلان عن مزادات دورية للنقد الأجنبي تهدف إلى تعويم الكواشا. وفي زمبابوي، جرى استخدام نظام متعدّد العملات ومزادات مفتوحة للنقد الأجنبي لمعالجة مشاكل ارتفاع التضخم وأسعار الصرف الموازية. وكثيرًا ما كان لهذه الأنواع من التغييرات في السياسة النقدية والسياسات القطاعية أكبر أثر في عمليات المساعدات النقدية.

ولا تزال التقلبات الاقتصادية تؤثر في برامج المساعدات النقدية عبر التسبب بتقلبات في تكلفة السلع الأساسية والخدمات وبالتالي إضعاف القوة الشرائية للمستفيدين/ات. ونتيجة لذلك، ثمّة حاجة إلى زيادات متكرّرة في المبالغ المقدّمة لضمان بقاء التحويلات كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضرّرين.

[1] يشير مصطلح التضخم إلى زيادة مستدامة في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، بينما يشير انخفاض قيمة العملة في بلد ما إلى انخفاضها مقابل العملات الأخرى. ويمكن أن يكون لكلتا الظاهرتين آثار سلبية في الاقتصاد، بما في ذلك انخفاض القوة الشرائية وزيادة التكاليف للمستهلكين/ات والشركات.

[2] المساعدات النقدية في سياقات ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة
www.calpnetwork.org/publication/good-practice-review-on-cash-assistance-in-contextsof-high-inflation-and-depreciation/

[3] العمل النقدي في سياق التقلبات الاقتصادية: ما يجب القيام به وما يجب مراعاته
www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/WFP-Interim-Guidance-Cash-and-economic-volatility-EXT.pdf

[4] يمكن أن يحدث انخفاض قيمة العملة بسبب مجموعة متنوّعة من العوامل، بما في ذلك الاختلالات التجارية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدلات التضخم.

التحدّيات والمعضلات

عند محاولة الحفاظ على فاعلية برامج التحويلات النقدية في مواجهة التضخم/انخفاض قيمة العملة، تواجه المنظمات المنفذة والجهات المانحة في كثير من الأحيان العديد من التحديات والمعضلات. وتتعلق المعضلات بتصميم السياسات والبرامج، أكثر منها بالمسائل التقنية، مع عدم وجود إجابات واضحة صحيحة أو خاطئة، فيما تتطلب مزيدًا من التقصّي وبناء الأدلة. وتشير التحديات إلى المسائل التي لا توجد لها حلول مباشرة، والتي تتطلب تضافر جهود مختلف أنواع الجهات الفاعلة لإيجاد حلول لها. وتشمل المعضلات والتحديات الرئيسية التي جرى تحديدها خلال العمل المنجز في البلدان الخمسة ما يلي:

١ الاتساع مقابل العمق[5]

في سياقات ارتفاع التضخم/انخفاض قيمة العملة، يجب إجراء زيادات مستمرّة في قيم التحويل للحفاظ على القوة الشرائية للمستفيدين/ات من البرامج. ومع نفس مستويات التمويل، يجب على المنظمات التي تنفذ المساعدات النقدية أن تنظر في إمكانية استمرار زيادة قيم التحويل وتقليل عدد المستفيدين/ات أو الحفاظ على قيم تحويل عند مستوى أدنى إذا كانت ترغب في الاستمرار بمساعدة نفس العدد من المستفيدين/ات، ما يعني انخفاضًا في قوتهم الشرائية. وفي مواجهة قيود التمويل والاحتياجات الإنسانية المتزايدة المتعلقة بالصدمات المناخية المتكرّرة والدورية في المنطقة، ثمّة حاجة للتفكير في ما يعنيه هذا القرار بالنسبة للاستجابة النقدية الفاعلة. وسيُجري مجموعة العمل النقدي قريبًا في نيجيريا تحليلًا لمسألة الاتساع مقابل العمق لتحديد ما إذا كان يمكن الحفاظ على فاعلية البرنامج. وفي بلدان أخرى، مثل ملاوي، أوصت الحكومة بتخفيض قيم التحويلات النقدية في موسم القحط من 40,500 كواشا إلى 2,500 كواشا بسبب نقص الموارد.

بعض التأملات

- بعد صدمة ما، يواجه جميع الأفراد المتضرّرين تزايد المخاطر والضعف، ما يجعل من الصعب تقييم الاحتياجات المقارنة. وبمرور الوقت، تميل الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى التمييز بين الأفراد والأسر الأشدّ ضعفًا والأسر الأقلّ ضعفًا، ما يسمح بتطبيق معايير الاستهداف. وإذا كان من الممكن إجراء تقييم لنقاط الضعف، وتطبيق معايير الاستهداف، واعتماد آليات لإزالة الازدواجية، فقد يكون العمق هو السبيل للمضي قُدُمًا. ولكن، في الحالات التي تتجاوز فيها الاحتياجات الموارد المتاحة بشكل كبير، فغالبًا ما يكون اتخاذ القرار أصعب. وفي الحالات التي جرى تحليلها، استوفيت هذه الشروط المسبقة، واختارت المنظمات في بوركينا فاسو وملاوي وزيمبابوي، وكذلك بعض المنظمات في جنوب السودان، التوسّع في هذا المجال. وعلى أي حال، ثمّة حاجة إلى مزيد من البحوث الخاصة بالسياق لدعم اتخاذ قرار جماعي بشأن كيفية التعامل مع قضية العمق مقابل الاتساع في سياقات الاحتياجات الهائلة والموارد المحدودة التي تتأثر بارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، من أجل تحديد مسار عمل مشترك.

[5] في إطار المساعدات الإنسانية، يشير العمق إلى مقدار المساعدة المقدّمة إلى كل مستفيد/ة من البرنامج، ويشير الاتساع إلى عدد الأفراد الذين يتلقون المساعدة. وفي سياق المساعدات النقدية، يعني ذلك تطبيق قيمة تحويل أعلى تغطي نسبة أكبر من سلة الحد الأدنى من الإنفاق لعدد أقلّ من المستفيدين/ات بدلًا من الحفاظ على قيمة التحويل لعدد أكبر من المستفيدين/ات وتغطية نسبة مئوية أصغر من احتياجاتهم.

- إنّ وضع سلة حدّ أدنى من الإنفاق ليس دقيقًا من الناحية العلمية وينطوي على بعض المخاطر والحكم على الأمور بشكل غير موضوعي[6]. وفي بعض الحالات أيضًا، كانت منهجية تقدير قيم التحويل الكافية موضع تساؤل (كما هو الحال في الصومال، حيث سبق البحث عن نُهُج بديلة)[7] وهو مجال يتطلب مزيدًا من البحث. علاوة على ذلك، أشارت بعض الدراسات إلى أنّه عند طرح السؤال على المجتمعات المحلية، غالبًا ما يشير مقدّمو/ات المعلومات إلى أنّه من الإنصاف مساعدة المزيد من الأشخاص بمبالغ أقلّ بدلًا من دعم عدد قليل من الأشخاص بمبالغ أكبر[8]. ومن ناحية أخرى، فإنّ كفاية المساعدات مبدأ أساسي من مبادئ المساعدات الإنسانية. وغالبًا ما يكون الاتساع هو المسار الذي يحظى بأقلّ قدر من المقاومة، ولكنه قد يفضي إلى تضاؤل أهمية وتأثير البرنامج إذا لم يتمكن المستفيدون/ات من استخدام المساعدة لتغطية جزء كبير من احتياجاتهم الأساسية. وفي غياب حلّ صحيح أو خاطئ للمعضلة، يظل التفاهم المشترك والعمل المنسّق مناسبين في كلا السيناريوين. وفي الحالات التي يُتخذ فيها قرار بتخفيض قيم التحويل للوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص، يجب توثيق وتعقب الفجوة بين قيم التحويل المثالية والقيم المتفق بشكل كاف وواضح بهدف العودة إلى القيمة المثالية بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

2 العوائق الإدارية والبيروقراطية

في بعض الحالات التي جرى تحليلها، أشار مقدمو/ات المعلومات الرئيسيون إلى إحجام المانحين عن خفض عدد المستفيدين في منتصف تنفيذ البرامج، لأن ذلك يتطلب تغييرات إدارية في المنح أو بسبب التعقيدات في بيئة السياسات. فعلى سبيل المثال، تتطلب الجهات المانحة الكبيرة مثل مكتب الحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عمليات موافقة بيروقراطية عندما يُخفض عدد المستفيدين/ات، الأمر الذي قد يستغرق شهورًا لمعالجته. وبالتالي، تميل المنظمات إلى الاستمرار في مساعدة المستفيدين/ات بمبالغ أقلّ من الموصى به، حتى لو لم تعد تلك المبالغ كافية لتلبية الاحتياجات.

كما يمكن للحكومات أن تردع تكييف القيم التحويلية مع اتجاهات التضخم حيث يستلزم النظام القائم موافقتها على المعدلات الجديدة قبل تطبيقها. ويمكن أن تشكل قيود الميزانية والاعتبارات السياسية وقدرات الإدارة والنُظم حواجز أمام تكييف قيم التحويلات، لا سيما عندما تسعى السلطات الحكومية إلى مواءمة قيم التحويلات الإنسانية مع تحويلات الحماية الاجتماعية[9]. وعلاوة على ذلك، يمكن للتغييرات المتكررة في قيم التحويل الموصى بها (عادة من قبل مجموعات العمل النقدي) أن تعيق قدرة المنظمات على الالتزام بالتغييرات المقترحة بسبب الأعباء الإدارية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، وفي كثير من الحالات، أعاق ثقل عمليات تنقيح سلة الحدّ الأدنى من الانفاق إداريًا تكييف قيم التحويل في الوقت المناسب.

بعض التأملات

- إنّ استشراف باتجاهات التضخم المستقبلية وتكلفة سلة الحدّ الأدنى من الإنفاق إلى جانب التخطيط للطوارئ يمكن أن يساعدا في دعم ميزانية المانحين وتخفيف بعض الأعباء الإدارية المتعلقة بتعديل قيم التحويل لضمان مواكبتها لاتجاهات السوق. وتناقش الجوانب العملية لعملية الاستشراف هذه بمزيد من التفصيل في هذه الوثيقة تحت عنوان «التوصيات».
- ينبغي للمانحين أن ينظروا في الحدّ الأدنى من الاحتياجات الأساسية الذي يستحق التوزيع. وإذا كان لا بدّ من تعديل المنح بسبب خيار مساعدة عدد أقلّ من المستفيدين/ات مع الحفاظ على القوة الشرائية، ينبغي للمانحين أن يخففوا من العبء الإداري الملقى على عاتق شركائهم لتحقيق ذلك.

[6] حساب سلة الحد الأدنى من الإنفاق: دليل لأفضل الممارسات www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2022/10/Calculating-MEB-A-guide-to-practice.pdf

[7] تقييم الاستجابة الإنسانية القائمة على النقد في الصومال لعام 2017 https://www.calpnetwork.org/publication/evaluation-of-the-2017-somalia-humanitarian-cash-based-response/

[8] تأملات المجتمع المحلي: التأثير التراكمي لإبقاء الناس على اطلاع www.calpnetwork.org/publication/community-reflections-the-cumulative-impact-of-keeping-people-informed/ يُرجى الاطلاع أيضًا على تقييم الاستجابة الإنسانية القائمة على النقد في الصومال لعام 2017 www.calpnetwork.org/publication/evaluation-of-the-2017-somalia-humanitarian-cash-based-response/

[9] قيم التحويل: ما القيمة الكافية؟ الموازنة بين الحماية الاجتماعية والاعتبارات الإنسانية www.calpnetwork.org/publication/transfer-values-how-much-is-enough-balancing-social-protection-and-humanitarian-considerations/

- إنّ العمل مع ممثلي الحكومات المعنيين على عملية مقبولة وقابلة للاستشراف لتوجيه التحديث المستقبلي لقيم التحويل يمكن أن يساعد في تخفيف العوائق البيروقراطية وتقليص الوقت الذي تستغرقه الحكومة في عملية الموافقة.
- ينبغي أن تكون عملية تعديل قيمة التحويل بسيطة بما يكفي لتنفيذها بانتظام في حدود قدرات مجموعة العمل النقدي. وينبغي النظر في مراجعات الكاملة لسلال الحدّ الأدنى من الإنفاق الحالية بمعزل عن مراجعات تكلفة سلة الحدّ الأدنى من الإنفاق ومراجعات قيم التحويل، التي ينبغي أن تحدث على نحو أكثر تواترًا.
- يعاني المنفذون من عمليات مراجعة متكرّرة جدًا لقيم التحويل حيث توجد تقلبات سريعة في تكلفة سلال الحدّ الأدنى من الإنفاق بسبب العمليات اللازمة لتعديل القيم داخليًا وإخطار المستفيدين/ات بالتغييرات. ويمكن لمجموعات العمل النقدي أن تستكشف سبلًا لتخفيف هذا العبء عن طريق إدراج التوقعات الاقتصادية في عمليات مجموعات العمل النقدي وآلياتها بحيث تسمح باتباع نهج ميسّر لتكييف التحويلات.

3 العملة الصعبة[10]

هي إحدى الطرق التي تمكنت بها الجهات الفاعلة الإنسانية من تخفيف عواقب التضخم المرتفع على المساعدات النقدية في التخطيط (في بعض الحالات) لتقديم التحويلات بالعملات الصعبة. وعندما يُسمح رسميًا باستخدام العملة الصعبة، فإنه يعدّ تكييفًا للبرنامج يوفر لمنفذي المساعدات النقدية استقرارًا كبيرًا.

ففي زيمبابوي، أدّت القدرة على توزيع المساعدات بالدولار الأمريكي إلى تنشيط المساعدات النقدية بعد سنوات عديدة من التغييرات والتعديلات الشاقة في طرائق العمل. ويفضل المستفيدون/ات المساعدة النقدية على الطرائق الأخرى لأنّ العملة الصعبة تحافظ على القوّة الشرائية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت منظمات جنوب السودان التوزيع بالدولار الأمريكي، ما دفع الحكومة إلى حظر استخدام العملة الصعبة لحماية قيمة جنيه جنوب السودان.

وفي بعض السياقات، كانت الجهات الفاعلة الإنسانية قد ناصرت في سبيل توزيع التحويلات النقدية بالعملات الصعبة[11] التي تحمي المستفيدين/ات من انخفاض قيمة العملة المحلية ومن معظم التكاليف المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم. ومع ذلك، إذا لم يُدَر الأمر بشكل صحيح، يمكن ضياع الفائدة من خلال العواقب السلبية المحتملة لاستخدام التوزيع بالعملات الصعبة. ويمكن أن يسهم اعتماد العملات الصعبة على نطاق واسع أو «الدولرة»[12] في زيادة انخفاض قيمة العملة المحلية من خلال تقويض الثقة فيها. كما يمكن للدولرة الجزئية أن تنشر عن غير قصد اللامساواة بين من يمكنهم الوصول إلى العملة الصعبة ومن لا يستطيعون الوصول إليها - ما يدفع المجموعة الثانية إلى مزيد من الفقر بسبب انخفاض القوة الشرائية. وحيثما توزع المساعدات الإنسانية بالعملة الصعبة، يمكن أن تؤدي أوجه اللامساواة هذه إلى تأجيج التوترات المجتمعية أو أن تفاقمها[13].

بعض التأملات

- في السياقات التي تكون فيها الاقتصادات مدولرة بالكامل أو تسمح باستخدام عملات متعدّدة، ينبغي النظر في صرف المساعدات بالعملات الصعبة. وفي حالات وجود مؤشر واضح على استخدام العملة المحلية أو في الحالات التي تفتقر إلى الوضوح، ينبغي للجهات النقدية الفاعلة أن تستخدم الفئات المحلية وأن تعتمد تعديلات أخرى لبرامج التضخم/انخفاض قيمة العملة.

[10] يشير مصطلح العملة الصعبة إلى الأموال التي تصدرها دولة يُنظر إليها على أنها مستقرّة سياسيًا واقتصاديًا والتي من غير المحتمل أن تنخفض قيمتها فجأة أو أن تتقلب بشكل كبير. ويبرز الدولار الأمريكي بشكل خاص لأنه يتمتع بمكانة مرموقة كعملة احتياطية أجنبية في العالم. يمكن مراجعة تعريف وأمثلة موقع Investopedia «للعملة الصعبة مقابل العملة الناعمة أو الضعيفة» /www.investopedia.com/terms/h/hardcurrency.asp

[11] يُرجى مراجعة الممارسات الجيّدة بشأن المساعدة النقدية في سياقات ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة www.calpnetwork.org/publication/good-practice-review-on-cash-assistance-in-contextsof-high-inflation-and-depreciation/

[12] يستخدم مصطلح الدولرة للإشارة إلى قبول بلد ما العملات الأجنبية - عادة الدولار الأمريكي – كوسيلة للتبادل، إما كليًا أو جزئيًا. ويمكن أن تكون الدولرة عملية رسمية كجزء من سياسة الحكومة أو قد تكون غير رسمية.

[13] يُرجى مراجعة دراسة حالة لبنان في تقرير شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء ALNAP «وضع النظام الإنساني» (ص. 128) www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/alnap-2022-sohs-report_0.pdf-

- تشمل النُهُج الأخرى التي أثبتت فاعليتها وضع الميزانية بعملات الجهة المانحة/العملة الصعبة وتنفيذها بالعملات المحلية، ما يسمح للمؤسسات بالاستفادة من مكاسب سعر الصرف. ويمكن أن يساعد هذا النهج، مقترنًا بالمناصرة المشتركة في سبيل أسعار الصرف التفضيلية، في تخفيف بعض آثار التضخم على الميزانيات.
- تتيح بعض التكنولوجيات الناشئة إمكانية معالجة مشكلة انخفاض قيمة العملة هذه. فعلى سبيل المثال، أظهر برنامج GiveCrypto في فنزويلا أنه يمكن الحفاظ على قيمة التحويلات باستخدام العملات المشفرة التي تُسلّم عبر تطبيق على الهاتف الخلوي[14]. كما مكنت التكنولوجيا المستفيدين/ات من الاحتفاظ بتحويلاتهم وإنفاقها عند الحاجة، من دون الخوف من فقدان القيمة بسبب التضخم المفرط مع مرور الوقت. ومع تطور هذه التكنولوجيات وبروز تكنولوجيات جديدة، يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية استكشاف إمكانيات استخدامها لمعالجة بعض التحديات المتعلقة بأسعار الصرف من دون التسبب في ضرر للمستفيدين/ات.

4 قيم التحويل

إن تحديد قيمة سلال الحدّ الأدنى من الإنفاق وقيم التحويل المناسبة هما أهم تعديلين للبرنامج للحفاظ على القوة الشرائية في بيئة تتسم بارتفاع التضخم/انخفاض قيمة العملة. ومع ذلك، لا تعمل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة النقدية في فراغ، وقد تؤثر العوامل الخارجية مثل أنواع المدفوعات الأخرى في القرارات المتعلقة بقيم التحويلات الإنسانية وكذلك في مدى تقبّلها. ويشمل الاعتباران الرئيسيان اللذان يجب مراعاتهما في كثير من الأحيان ما يلي:

أ- الحماية الاجتماعية مقابل المساعدات النقدية الإنسانية: عندما يتم تنسيق معدلات الحماية الاجتماعية مع التحويلات النقدية الإنسانية، قد تستغرق مراجعة قيمة التحويلات وقتًا بسبب عدد الجهات الفاعلة المعنية. وفي سياقات الانخفاض الشديد لقيمة العملة، قد تقاوم الجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية رفع قيم التحويل على أساس عدم كفاية الموارد. ففي ملاوي، حددت الجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية، بسبب تناقص موارد، قيمة تحويلية تغطي نسبة مئوية صغيرة من سلة الحدّ الأدنى من الإنفاق.

ب. معدلات الأجور مقابل قيم التحويل: لا يؤثر التضخم وانخفاض قيمة العملة في المستفيدين/ات من النقد فحسب، بل يؤثر أيضًا في أجور عامة السكان. وفي ظروف معينة، سترتفع قيم التحويل فوق متوسط الأجور، ما يثير معارضة الحكومة لمزيد من الزيادات. وفي حالة بوركينا فاسو، أدّى هذا الهاجس وغيره من مخاوف الحكومة إلى حظر المساعدات النقدية والقسائم في بعض المناطق.

بعض التأملات

- تستخدم الجهات الفاعلة الإنسانية سلال الحدّ الأدنى من الإنفاق وقيم التحويل المشتقة كأدوات لتحديد ودعم احتياجات المستفيدين/ات من النقد. ويعزز ذلك الكفاءة والفاعلية من خلال ضمان تزويد المستفيدين/ات بالمبالغ النقدية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية مستعدّة للمناصرة في سبيل توفير مبالغ تحويل مناسبة لتلبية هذه الاحتياجات. ومن ناحية أخرى، قد يكون ثمّة حاجة إلى نُهُج براغماتية على أساس السياق للحفاظ على الاتساق وتعظيم تأثير الموارد المحدودة.
- يجب التأكد من الأسباب الكامنة وراء مقاومة زيادة القيم بما يتجاوز معدلات الأجور وقيم الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يشكل الخوف من احتمال تقويض ذلك لأخلاقيات العمل واحدة من الحجج الأكثر استخدامًا لتثبيط زيادة قيم التحويل بما يتجاوز معدلات الأجور. وعلى الرغم من وجود أدلة محدودة على ذلك[15]، فقد يكون ثمة آثار على التماسك الاجتماعي تستوجب النظر فيها. وفي بعض السياقات، قد تُولى أهمية كبيرة لمواءمة التحويلات الإنسانية مع قيم الحماية الاجتماعية. ويمكن لفهم الدافع إلى ذلك أن يساعد في جهود المناصرة. كما يمكن أن تساعد عمليات زيادة الأرصدة في معالجة بعض المخاوف – على الرغم من أنّ هذا النهج محدود في العديد من السياقات بسبب ندرة الموارد.

[14] أخبار إن بي سي (2019). «المنظمات غير الربحية تتحوّل إلى العملة المشفرة لمساعدة الفنزويليين/ات المحتاجين/ات». إن بي سي نيوز 22 مايو 2019 .
www.nbcnews.com/news/latino/nonprofits-turn-cryptocurrency-help-needy-venezuelans-n1008726

[15] بيرد، س.، ماكنزي، د. وأوزلر، ب. (ديسمبر 2018). آثار التحويلات النقدية في نتائج سوق عمل البالغين. مجلة التنمية والهجرة، 8 (22). https://doi.org/10.1186/s40176-018-0131-9

5 تغيير الطرائق

في سياقات ارتفاع التضخم/انخفاض قيمة العملة، غالبًا ما تذكر الجهات الفاعلة المقدّمة للنقد العودة إلى القسائم و/أو التحويلات العينية باعتبارها الخطة الاحتياطية الرئيسية عندما تصبح معدلات التضخم والزيادات ذات الصلة بقيم التحويلات غير مقبولة. ولكن ليس ثمة دليل يشير إلى أن القسائم/التقديمات العينية تقدم قيمة أفضل مقابل المال وتحافظ بشكل أفضل على القوة الشرائية. علاوة على ذلك، تستغرق تغييرات الطريقة وقتًا وتميل إلى أن تكون صعبة ومكلفة للغاية. فعلى سبيل المثال، في حالتي زيمبابوي وجنوب السودان، حيث استلزمت الظروف الاقتصادية وظروف السوق التحوّل إلى الطريقة العينية، كانت العودة إلى المساعدات النقدية بطيئة، حتى في المناطق الجغرافية حيث تسمح الظروف السائدة بذلك.

بعض التأملات

- يجب على الجهات الفاعلة في مجال النقد استكشاف تدابير التكيّف الأخرى مثل رفع قيم التحويلات، أو الحصول على سعر صرف أفضل، أو تغيير آليات التسليم قبل النظر في التحوّل إلى طرائق أخرى مثل المساعدة العينية.
- لمجموعات العمل النقدي دورها في تقييم جدوى المساعدة النقدية والحاجة إليها كجزء من التحليل الشامل للاستجابة. ويمكن أن يساعد التحليل المقارن لتكلفة المساعدات العينية مقابل المساعدات النقدية في دعم وتوجيه عملية اتخاذ القرار والتوصيات على مستوى الاستجابة -- مع الأخذ في الاعتبار أن المقارنة ستختلف من سياق إلى آخر اعتمادًا على طبيعة الأزمة والعوامل الاقتصادية وظروف السوق والبنية التحتية الموجودة.

التوصيات

عند تنفيذ المساعدة النقدية في سياقات التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملية، تحتاج المؤسسات إلى مواكبة التقلبات السريعة في أسعار السوق والعواقب الأخرى للتقلبات الاقتصادية والسياسات الضريبية الحكومية. وتضطلع مجموعات العمل النقدي بدور مهم في الحفاظ على اتساق الاستجابة ووحدة الهدف بينما تواجه الجهات الفاعلة النقدية على هذه التحديات. ويكون حسن التوقيت في هذا الإطار أمرًا جوهريًا. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه إذا جرى الاتفاق مسبقًا على المبادئ والعمليات التي تحكم عمليات التكيّف وتنظيمها. وينبغي النظر في العناصر الرئيسية التالية.

عمليات واضحة ويمكن استشرافها

في سياقات التضخم المرتفع وانخفاض قيمة العملة، قد يكون من الضروري رفع قيم التحويل عدّة مرات في السنة للحفاظ على القوة الشرائية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تعتمد مجموعة العمل النقدي عملية اتخاذ قرار واضحة ومحدّدة تفصل الإجراءات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن سلة الحدّ الأدنى من الإنفاق وتعديلات قيم التحويل[16]. كما ينبغي أن تشمل الإجراءات سيناريوهات مختلفة واستراتيجيات مشتركة مقترحة، ومعايير وعتبات متفق عليها ينبغي أن تثير مناقشة على مستوى مجموعة العمل النقدي، ومذكرة توجيهية بشأن عملية المراجعة. وعندما تنخفض القوة الشرائية انخفاضًا كبيرًا دون عتبة معينة، يجب على مجموعة العمل النقدي بدء مناقشة مع أعضائها. كما يجب أن تتضمن الإجراءات إطارًا زمنيًا لتنفيذ قيمة التحويل الجديدة. ويمكن أن تساعد مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات المانحة والسلطات الحكومية أثناء وضع الإجراءات على توليد القبول وتقليل الوقت الذي يستغرقه التكيّف.

وتشير البيانات المُتناقلة إلى أنّ أحد الأسباب الرئيسية لعدم تنفيذ تعديلات قيم التحويل بشكل متسق داخل مجموعات العمل النقدي هو الخلط بين الحاجة الأكثر إلحاحًا لتكييف تكلفة سلال الحدّ الأدنى من الإنفاق وقيم التحويل لتتماشى مع أسعار السوق الحالية، من ناحية، والمراجعة الكاملة لسلة الحد الأدنى من الإنفاق من ناحية أخرى، وهو أمر قد يستغرق وقتًا أطول. ولا بد من فصل واضح بين العمليتين على مستوى مجموعة العمل النقدي. كما ينبغي تبسيط عملية تكييف قيم التحويل بحيث يصبح من السهل تحقيقها ضمن حدود الموارد المحدودة.

[16] للاطلاع على عملية وأدوات حساب سلة الحد الأدنى من الإنفاق، يُرجى الاطلاع على www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/03/MEB_CALP.pdf

فهم التوقعات الاقتصادية والعواقب

من خلال المراقبة المنتظمة للأسواق[17]، يمكن للجهات الفاعلة في مجال النقد أن تفهم بشكل أفضل آثار التقلبات الاقتصادية على المشاركين/ات في البرنامج. كما أنّ فهم اهتمامات الناس المتغيرة وكفاحهم الناجم عن البيئة الاقتصادية هو أمر ضروري لتنفيذ الحلول التي تلبي احتياجاتهم[18]. ويجب أن تتضمن مراقبة السوق الاستشراف الذي يعطي مؤشّرا على قيم التحويل بناءً على السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وقد يكون ذلك مفيدًا في وضع الميزانية وكأداة للمناصرة في المحادثات مع الجهات المانحة. كما يمكن أن يساعد الاستشراف على زيادة مستوى المرونة التي تنطوي عليها مختلف المنح. وينبغي لمجموعات العمل النقدي أن تضع إجراءات محددة للاستشراف في إطار عمليات المراقبة المشتركة للسوق. وقد يتطلب ذلك زيادة المشاركة مع المنظمات المتخصصة التي تملك الخبرة اللازمة لتنفيذ هذا النوع من العمل. وثمّة حاجة إلى أن تقوم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتطوير فهم مشترك لما يمكن أن يبدو عليه هذا الاستشراف وكيف يمكن تنفيذه على مستوى البلد.

التأهب للطوارئ والتخطيط لها

من الصعب استشراف التضخم وانخفاض قيمة العملة اللذين يميلان إلى اتباع اتجاهات طويلة الأجل. وغالبًا ما تسهم عواقب السياسات النقدية والقطاعية في أكبر تقلبات في القوة الشرائية. وفي العديد من السياقات، تميل هذه التقلبات إلى التغيّر بشكل متكرّر مع سعي الحكومات إلى الحدّ من ضغوط التضخم في الأوضاع الاقتصادية المتقلبة. وغالبًا ما تتطلب هذه السيناريوهات تكييفًا مع الاستجابات النقدية مثل تحديث قيم التحويل وتغيير الطرائق و/أو آليات التسليم - والتي يمكن أن تكون عمليات طويلة. وعلى هذا النحو، لا سيما في السياقات ذات الأولوية، من المهم أن تتوقع الجهات الفاعلة في مجال النقد هذه التغييرات وأن تضع خطط طوارئ تتضمن قائمة بالخيارات المحتملة المتاحة للانتقال السلس إلى نُهُج بديلة عندما تدخل هذه التغييرات في السياسات حيّز التنفيذ[19]. ويمكن أن تستند هذه الخطط إلى معلومات تاريخية وتحتاج إلى توثيقها بوضوح مع سهولة الوصول إليها (نظرًا لأن مجموعات العمل النقدي تميل إلى المعاناة من معدل دوران مرتفع للموظفين/ات المسؤولين)، ويجب تطوير الأدوات اللازمة والاتفاق عليها مسبقًا.

مراقبة تفضيلات المستفيدين/ات من البرنامج ومتابعتها

ينبغي للجهات الفاعلة في مجال النقد أن تراقب باستمرار تفضيلات وإجراءات المستفيدين/ات من البرامج. وبدافع من العوامل الخارجية، ستختلف احتياجات وأفضليات متلقي/ات النقد، ويجب أن تتكيف البرامج النقدية لاستيعاب هذه الاختلافات. كما يجب إجراء مراقبة ما بعد التوزيع بشكل أكثر تواترًا في حالات ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، وبعد كل توزيع من الناحية المثالية. وتشكل خيارات وتفضيلات المستفيدين/ات من البرنامج مؤشرات ممتازة على فاعلية الاستجابة. فإذا طلب المستفيدون/ات، على سبيل المثال، مساعدة عينية، فغالبًا ما يكون ذلك مؤشرًا قويًا على عدم المواءمة بين قيمة التحويل وسلة النفقات. كما أن آراء وخبرات المستفيدين/ات حاسمة لقياس فاعلية الاستراتيجيات المختلفة.

الخاتمة

يتطلب التحدي المتمثل في تنفيذ المساعدات النقدية في سياقات ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة تخطيطًا استباقيًا وحلولًا مبتكرة وعملية، فضلًا عن المرونة للتكيّف مع طرق العمل الجديدة بما يتفق مع الظروف الاقتصادية المتقلبة. ويلزم بذل جهود تعاونية لتحديد مسارات العمل المشتركة التي يمكن أن تساعد على حلّ التحديات والمعضلات الناجمة عن آثار التقلبات الاقتصادية على البرامج النقدية، أو على الأقل تحقيق الاتساق في التصدي لها. ومع وجود بعض الطرق الواضحة للمضي قدمًا، فثمة حاجة إلى محادثات صريحة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن بعض القضايا.

---

[17] ينبغي أن تشمل مراقبة الأسواق مراقبة الأسعار بالعملة الصعبة والمحلية على حد سواء، وأسعار الصرف وتوافر السلع في المناطق التي تنفذ فيها الجهات الفاعلة الإنسانية المساعدات النقدية.

[18] يوفر تقرير «ممارسة النقد في سياق التقلبات الاقتصادية: ما يجب القيام به وما يجب مراعاته» إطارًا ممتازًا لتقييم تأثير التوقعات الاقتصادية في عمليات المساعدة النقدية. يُرجى الاطلاع على www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/ninja-forms/2/WFP-Interim-Guidance-Cash-and-economic-volatility-EXT.pdf

[19] توفر «مراجعة الممارسات الجيدة للمساعدة النقدية في سياقات التضخم وانخفاض قيمة العملية» إطارًا مفيدًا للغاية لتحليل الوضع وتقدّم دليلًا كاملًا لخيارات الاستجابة المتاحة لممارسي المساعدة النقدية.